الأمم المتحدة

E/ICEF/2003/P/L.24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
8 July 2003
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣

١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٥/٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) الذي طلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس موجزا لنتائج استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية يحدد، في جملة أمور، النتائج المحققة والدروس المستفادة وضرورة إجراء أي تعديلات في البرامج القطرية. وسيتولى المجلس التعليق على التقارير ويزود الأمانة بإرشاداته عند الاقتضاء. وقد أجريت استعراضات منتصف المدة والتقييمات التي يتناولها هذا التقرير خلال عام ٢٠٠٢.

* E/ICEF/2002/11

050803 050803 03-42084 (A)

مقدمة

١ - لم يجر في عام ٢٠٠٢ أي استعراض من استعراضات منتصف المدة لبرامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ويعالج هذا التقرير أربعة تقييمات رئيسية أجريت في عام ٢٠٠٢ ودراسة انتهى إعدادها في مطلع عام ٢٠٠٣. ويركز التقييم على تجربة ''ميزانية الطفل'' و ''الميزنة التشاركية'' في البرازيل؛ ومسار التغير في جوانب تعاون اليونيسيف في إكوادور للتصدي للأزمة الاجتماعية الاقتصادية الحادة التي يعاني منها ذلك البلد وآثارها الضارة على حقوق الطفل؛ وتقييم المشاريع الجاري تنفيذها في بوليفيا من خلال اليونيسيف وبتمويل من هيئة التنمية الدولية السويدية؛ ودور التعبئة الاجتماعية والرصد الاجتماعي في تعزيز حقوق الطفل على الصعيد المحلي في سيارا، بالبرازيل. وتحلل الدراسة الثغرات واحتياجات البلدان الأمريكية الأيبيرية في مجال الاستثمار في الطفل من أجل تحقيق أهداف خطة العمل الأمريكية الأيبيرية للطفل واليافع (المعتمدة في مؤتمر القمة الأمريكي الأيبيري الحادي عشر)، وهي متطابقة مع الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف عالم صالح للأطفال.

التقييمات الرئيسية

ميزانية الطفل في البرازيل: النزول بالميزانيات إلى المستوى الجماهيري

علة التقييم والغرض منه

٢ - يُلزم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل البلدان باتخاذ عدد من الخطوات من أجل الطفل كانت تعتبر في الماضي التزاما أخلاقيا أكثر منها مطلبا قانونيا. ومن ثم، فإن ضمان حقوق الطفل في مجالات الصحة، والتعليم، والمساواة أمام القانون، والترويح، ومجموعة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية ينطوي على التزام مالي وكذلك مسؤولية قانونية وأخلاقية.

٣ - وقد تَبدَّى التزام البرازيل بحقوق الطفل حتى قبل إعلان الاتفاقية في شكل دستور تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ولائحة الطفل واليافع الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٠. غير أن القوانين والمؤسسات الجديدة التي أوجدتها اللائحة لم تكن كافية لضمان الوفاء بحقوق الطفل واحترامها، فالأمر كان يتطلب عنصرا إضافيا، ألا وهو الالتزام بتوفير موارد كافية لتمويل البرامج المعدة لتحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، ولضمان رصد هذه العملية، يجب أن يتمكن أفراد المجتمع المدني من فهم القضايا المتصلة بالإنفاق العام والمشاركة في العملية التي توضع الميزانيات بموجبها.

٤ - ولمجابهة هذا التحدي، بدأ مكتب اليونيسيف في البرازيل خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ في دعم عدة جهود متمايزة لرصد ميزانية البرازيل في جوانبها المؤثرة على حقوق الطفل، كان أول هذه الجهود مشروع ميزانية الطفل المنفذ على الصعيد الوطني بهدف تعزيز الشفافية في استخدام الموارد العامة من خلال رصد الميزانيات العامة وتوفير المعلومات ذات الصلة لدوائر المجتمع المدني وغيرها. وأعد هذا المشروع بمشاركة معهد بحوث الاقتصاد التطبيقي ومعهد الدراسات الاجتماعية الاقتصادية، وهو منظمة غير حكومية برازيلية ذات باع طويل أكيد في رصد برامج الحكومة وإنفاقها. أما أول مشروع من المشروعين المنفذين على النطاق المحلي فكان مجموعة الشؤون البلدية، الذي شاركت في إعداده مؤسسة خوانيو بينيرو، في ولاية ميناس غيرايس، من أجل اطلاع المواطنين من جميع الأعمار، خاصة المعلمين والطلاب، على الإجراءات التي تتبعها البلديات في تقرير الميزانيات، ومساعدتهم على النهوض بدور فعال فيها. كما قدمت اليونيسيف الدعم لمنهجية الميزنة المحلية التشاركية، التي تهدف إلى زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرارات المالية والتي بدأت في الظهور في بعض المناطق في البرازيل.

٥ - وكان الغرض الرئيسي من التقييم تقدير الوقع المحسوس لتلك المبادرات ومدى فعاليتها بغية استخلاص الدروس والخروج بتوصيات من أجل العمل في المستقبل.

التصميم والمنهجية

٦ - أجري التقييم في عام ٢٠٠٢ على يد فريق خارجي مؤلف من أربعة من المتخصصين في تحليل الميزانيات والتعبئة الاجتماعية، واستند التقييم إلى استعراض مكتبي شامل لوثائق المشروع وسجلاته، ومحاورات متعمقة مع مصادر المعلومات الرئيسية، ودراسة استقصائية نفذت بالبريد الإلكتروني وزيارات ميدانية إلى مجموعة مختارة من البلديات.

النتائج الرئيسية

٧ - أفاد مختلف العناصر الفاعلة المنضوية في أنشطة الميزنة التشاركية بأن مشروع ميزانية الطفل له ثلاثة آثار كبرى، هي كما يلي: (أ) زيادة الموارد العامة المخصصة لصالح الأطفال والمراهقين؛ و (ب) التوسع في تعبئة المجتمع المدني (بما في ذلك فئات المراهقين) وتشديد رقابته على توزيع اعتمادات الميزانية وتنفيذ الميزانيات؛ و (ج) بدء حوار بين الإدارة العامة والمجتمع المدني حول الميزانية مما زاد من شفافية العملية.

٨ - وأظهرت دراسة استقصائية غير رسمية أُجريت بشأن صُناع القرار ممن يتلقون نشرة شؤون الطفل واليافع التي تصدر بانتظام عن معهد الدراسات الاجتماعية الاقتصادية أن معظمهم يعد المعلومات ''وثيقة الصلة تماما'' بعمله. وكان من بين من استقصيت آراؤهم

نواب برلمانيون وأعضاء في المجلس الوطني لحقوق الطفل واليافع وفي مجالس حكومية لحقوق الطفل. وأكدوا أنهم يستخدمون المواد التي يعدها مشروع ميزانية الطفل في معرض خطبهم ومناقشاتهم حول الميزانية وحواراتهم السياسية. كما ألفى أكثر من ٧٠ في المائة أن المعلومات الواردة بالنشرة كافية للوفاء باحتياجاتهم. ووجدوا أيضا أن أثر النشرة تجاوز تحسين سبل نشر المعلومات (٦٤ في المائة) إلى المساعدة الفعلية في وضع السياسات (٥٩ في المائة) والمساهمة مباشرة في الجهود الرامية إلى زيادة الموارد المدرجة في الميزانية من أجل الأطفال والمراهقين (٣٦ في المائة).

٩ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن معدل الإنفاق الوطني على الطفل تراجع تدريجيا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، ولكن بعد عام ١٩٩٩، حينما سمح الدعم المقدم من اليونيسيف بتحسين النشرة وتوسيعها، بدأت تزداد اعتمادات الميزانية المخصصة للطفل. وارتفع الإنفاق على الطفل ارتفاعا حقيقيا بنسبة ٤٢ في المائة في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، نمت في الفترة ذاتها نسبة ميزانية الطفل بين بنود الإنفاق في الميزانية الاتحادية (بعد استبعاد مدفوعات الديون) من ٣,٤ في المائة إلى ٥,٢ في المائة. ولا يوجد سبيل بالطبع لمعرفة ما إذا كان من الممكن إرجاع الفضل في هذا إلى المبادرة وحدها لا غير.

١٠ - كما أن الجهود التي يبذلها مشروع ميزانية الطفل في مجالي الرصد ونشر المعلومات على نطاق واسع أسهمت إسهاما حاسما فيما تبذله الحركات الاجتماعية العاملة لصالح الطفل من مساع لزيادة موارد الميزانية، رغم ضيق الأحوال المالية في البرازيل. ووفق المشروع في أن يدرج في خطة العمل الوطني بندا يؤكد أهمية استمرار الدعم الحكومي الوطني لبرنامج المنح المدرسية (الذي يصرف منحا للأسر التي تسحب أطفالها من سوق العمل وترسلهم إلى المدرسة) وبرنامجا يهدف إلى إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال.

١١ - وعلاوة على ذلك، فبعض البرامج القائمة، مثل إدارة شؤون الأطفال والمراهقين بوزارة العدل، حصلت على مزيد من التمويل بفضل ضغوط دوائر المجتمع المدني التي طالبت بتنفيذ لائحة الطفل المراهق على وجه أفضل. وأبدت دوائر المجتمع المدني معارضة مستميتة إزاء خطة كانت تزمع تخفيض الميزانية المالية للإدارة بمقدار الثلثين في عام ٢٠٠٣، فنجحت في رفع الميزانية من ٣٣ مليون ريال (١١ مليون دولار) كما كان مقترحا إلى ٨٤ ملايين ريال (٢٨ مليون دولار).

الدروس المستفادة والتوصيات

١٢ - أشار التقييم بالتوصيات التالية: (أ) تنظيم تحليل ميزانية الطفل وفقا لأهداف عالم صالح للأطفال، لا عن طريق الإدارة الحكومية البرازيلية، بما يربط رصد الميزانية العامة بالنتائج؛ (ب) توسيع نطاق تحليل الميزانية العامة بحيث يمتد إلى صعيد الولاية وصعيد البلديات؛ (ج) تيسير الحصول على المعلومات بإقامة موقع على الشبكة العالمية يتضمن كافة المعلومات (المنهجية، والتحليل، والأنباء، والاتصالات، وهلم جرا) عن ميزانية الطفل.

١٣ - ويظهر التقييم أن عملية إعداد الميزانيات والإشراف عليها تفتح الباب أمام عدد من العمليات الهامة، ويمكن أن تغدو جزءا لا يتجزأ من نهج للبرمجة قائم على حقوق الإنسان. فهي تتطلب شقا هاما موجها لبناء القدرات، خاصة من أجل دوائر المجتمع المدني، والحكومات المحلية، والهيئات العامة والخاصة. وتطالب حملات الدعوة المنصبة على الميزانيات بتمكين أصحاب الحقوق حتى يطالبوا المسؤولين - في الجناحين التشريعي والتنفيذي للحكومة - باعتماد التمويل اللازم لتنفيذ السياسات الاجتماعية. فما أكثر ما أعلن عن انتهاج سياسات اجتماعية عظيمة دون أن يتبع ذلك اعتماد الموارد الكافية لوضعها موضع التطبيق. وما أن يفهم المواطن العادي أثر عملية الميزانية على حياته اليومية ويعرف المواضع التي يمكنه التدخل فيها وسبيله إليها حتى تزداد قدرته بشدة على محاسبة الحكومات على إعمال حقوق الطفل.

١٤ - ورأى كثيرون في مجموعة الشؤون البلدية أداة رفيعة من حيث المضمون والعرض. ويمكن زيادة أثرها بإتاحة الاستعانة بها حيثما يجرى التشارك في إعداد الميزانيات المحلية، وكذلك توسيع نطاق توزيعها على المنظمات غير الحكومية المنخرطة في أنشطة حقوق الطفل واللجان المحلية المعنية بالدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين.

١٥ - ويمكن اعتبار عمليات التشارك في وضع الميزانية أيا ما كانت أشكالها في مختلف البلديات البرازيلية، خطوة هامة صوب تأمين قدر أكبر من المشاركة الشعبية في صنع القرارات وتوسيع نطاق الشفافية والمساءلة في مجال الإنفاق العام. ويستشف من العمليات التي خضعت للاستعراض أن الميزانية العامة قد لا تهدف إلى إدراج بنود للإنفاق على الأنشطة التي تساهم في إعمال حقوق الطفل، لكن الأمر كثيرا ما ينتهي إلى إدراجها، مع زيادة قدرة المسؤولين عن إعمال حقوق الطفل على المطالبة بتحسين الأحوال الصحية والتعليمية والبنية التحتية، مما يهيئ المزيد من الفرص أمام الأطفال ويوفر لهم بيئة معيشية أفضل.

تقييم المشاريع الممولة من وكالة التنمية الدولية السويدية عن طريق اليونيسيف في بوليفيا، ١٩٨٩-٢٠٠٢

علة التقييم والغرض منه

١٦ - كان الغرض الرئيسي من التقييم تقدير مدى استدامة سلسلة من المشاريع التي نفذت على مدار فترة ١٣ عاما على يد وكالة التنمية الدولية السويدية بالتعاون مع اليونيسيف في بوليفيا (مشروع التعليم الثنائي اللغة، ومشروع التوعية الصحية، والشق البوليفي في برنامج الخدمات الأساسية دون الإقليمي في منطقة الإنديز) وأثر تلك المشاريع في الحد من الفقر. وركز التقييم على خمسة أبعاد للفقر، هي: (أ) الاحتياجات الأساسية؛ (ب) سبل كسب الرزق؛ (ج) الموارد وجوانب الضعف؛ (د) الحرمان الاجتماعي والسياسي؛ (هـ) الحرمان النفسي. وأدرج منظوران جنساني ومحلي كمحورين شاملين.

التصميم والمنهجية

١٧ - نظرا لعدم وجود خطوط أساس كمية حقة يمكن الرجوع لها، ركز تقييم المشاريع على رؤية المنتفعين من هذه المشاريع. وتم تقييم قابلية المشاريع للاستدامة بناء على الارتباط بين (أ) أنشطة المشاريع؛ و(ب) الأولويات والاستراتيجيات الرامية إلى تحرير المنتفعين من قبضة الفقر. كما قيمت القابلية للاستدامة أيضا من حيث الارتباط بين أنشطة المشروع والسياسات العامة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات وصعيد البلديات. ونفذ العمل الميداني في مقاطعات بوتوسي، وكوتشابامبا، وتشوكيساكا.

النتائج الرئيسية

١٨ - أشار التقييم إلى أن المنتفعين يرون أن المشاريع حققت أثرا إيجابيا، خاصة زيادة الاعتداد بالنفس بين الأطفال والنساء بسبب برامج التعليم المشتركة بين الثقافات وثنائية اللغة ومراكز تنمية الطفل. كما أن إحساسهم بالاعتداد بالنفس زاد بسبب تحسين سبل النظافة بفضل ما وفرته لهم المشاريع من إمدادات للمياه ومرافق للاستحمام تستخدم الطاقة الشمسية في التسخين. ومما يثير الاهتمام أن الآباء والأمهات قدموا، من حيث تقديرهم لأنشطة الواوا واسي، حصول أطفالهم على وجبات الطعام على حصولهم على أنشطة تربوية تعهدهم للالتحاق بالمدارس الابتدائية، مما يوضح أنهم رأوا أن إشباع الاحتياجات الأساسية اللازمة لمكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال الواوا واسي أهم لديهم من تلك الأنشطة التربوية. وأبرز التقرير العراقيل التي تعترض سبيل الاستفادة من الخدمات الصحية وإمدادات المياه والمراحيض والتعليم الأساسي. وتبين من التقييم أن إمكانية استدامة المشروع تزداد كلما كان متكاملا مع السياسات والبرامج العامة الوطنية (مثل التعليم الثنائي اللغة والتأمين

الصحي الأساسي للأمهات والأطفال). ومع هذا، فإن قابلية استدامة المشاريع التي تنفذها اليونيسيف بتمويل من منظمة التنمية الدولية السويدية تغدو جد ضئيلة حينما لا تساندها السياسات العامة رغم ما تحققه من آثار مشهودة.

الدروس المستفادة والتوصيات

١٩ - أوصى التقييم بأن تسعى اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية، إلى إقامة مشاريع رائدة مبتكرة تساعد في التقريب بين الأولويات الحكومية ومطالب المجتمعات المحلية. وستكفل المشاريع الرائدة المبتكرة أيضا العمل على توسيع رقعة هذه المطالب في صورة سياسات وبرامج حكومية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لمشروع ''الواوا واسي'' الذي هو، على أثره الإيجابي الهائل، أقل المشاريع قدرة على البقاء، غير أن من الممكن تزويده بقدر من أسباب البقاء بالتفاوض حول تضمين شروط بهذا الشأن في الاتفاقات التعاقدية المبرمة مع السلطات البلدية والإقليمية والوطنية والحكومية.

٢٠ - وأشار التقييم أيضا إلى ضرورة صياغة استراتيجية الخروج لأي من أنشطة البرامج والمشاريع في مرحلة التصميم، مع إيلاء الحرص الواجب لضرورة عدم إنهاء أي نشاط للمشاريع إلا عندما يحقق أهدافه. ويستلزم هذا النوع من استراتيجيات الإنهاء التدريجي دقة في تحديد أهداف المشروع وانتظاما في رصد منجزاته.

التعاون العظيم الأثر في وقت الأزمة، إكوادور

علة التقييم والغرض منه

٢١ - عانت إكوادور فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ من أزمة اقتصادية اجتماعية سياسية لم يسبق لها مثيل. وكان أشد المتأثرين بها الفئات الأضعف في المجتمع، وبات المسار الديمقراطي مهددا بالخطر. ولما كان اقتصادها معتمدا أشد الاعتماد على تدفق صادرات المنتجات الأولية والمواد الخام (٩٠ في المائة من الإيراد العام)، ولما كان الدين الخارجي والداخلي يعادل ١١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تداعى الاقتصاد هناك عقب الهبوط الحاد في أسعار صادراتها النفطية من جراء الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البرازيل والمكسيك والاتحاد الروسي وبلدان آسيا. ومن ثم، انهار النظام المالي وأغلقت أكثر من نصف المصارف أبوابها أو تحولت إلى ملكية الدولة. وشهدت إكوادر انخفاضا مقداره ٤٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر من ٤ ملايين إلى ٨,٤ ملايين نسمة فيما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠.

٢٢ - وإزاء هذه الأوضاع، اتخذ تعاون اليونيسيف في البلد منحى جديدا وأعيد توجيه مساره للتركيز على السياستين المالية والاجتماعية، حيث اعتبرت السياسة المالية أداة للدفاع عن جوانب الإنفاق الاجتماعي الموجهة إلى حماية أضعف قطاعات المجتمع وزيادته، ورأت في السياسة الاجتماعية أداة للترويج لبرنامج جديد لمواجهة الأزمة وصياغته ودعمه. وفي عام ٢٠٠٣، أجرت اليونيسيف في السلفادور تقييما داخليا مدعوما من المكتب الإقليمي لمراجعة هذه العملية بهدف فهم الدور الذي تنهض به اليونيسيف، وتقييم جوانب التغيير التي تحققت حتى الآن والدروس الراهنة المستفادة.

التصميم والمنهجية

٢٣ - استندت منهجية التقييم إلى إجراء تحليلات للمعلومات الثانوية وحوارات مع مصادر المعلومات الأساسية وتحليلات بأثر رجعي للمعنيين بالأمر من الساسة والمثقفين وممثلي المجتمع المدني. كما أُجري تحليل مكثف لبيانات الإنفاق العام والاجتماعي لتقييم الاتجاهات والتغيرات المتزامنة مع جهود اليونيسيف.

النتائج الرئيسية

٢٤ - سارت العملية التي بدأتها اليونيسيف في إكوادور إبان الأزمة على ثلاثة مراحل، ركزت أولاها على إفشاء الدعوة على نطاق واسع من أجل إحداث تغير أخلاقي. واشتملت هذه الدعوة تحديا على ما يلي: (أ) اعتزام الالتقاء بمؤسسات الخدمة الاجتماعية (مختلف المنظمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية وهلم جرا) وتشجيعها على التضافر في العمل وتكوين رسالة تعبر عن أهداف مشتركة؛ و(ب) اعتزام طرح رسالة، بالتعاون مع مؤسسات الخدمة الاجتماعية هذه، تدعو إلى التطبيق العملي لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وخاصة عدم التمييز والعالمية لحماية حقوق الطفل وأشد الفئات استبعادا (أفقر الفقراء، والشعوب الأصلية، والنازحين من الريف)؛ و (ج) إسباغ صورة أخلاقية على اليونيسيف في إكوادور والإكثار الدائم من تقديم هذه الصورة المستمدة من رسالة مفادها حاجة كل طفل إلى الالتحاق بالمدارس والتغذية الجيدة والتمتع بالعافية والعيش في بيئة منزلية يسودها الود والأمان يحصل فيها والداه أو الوصي عليه على دخل أساسي كاف. وكان تدعيم هذه الرؤية الأخلاقية تشخيصا اجتماعيا للأزمة حُللت في إطاره النتائج والأسباب من حيث تأثيرها على الأطفال وأضعف الفئات.

٢٥ - واستهدفت المرحلة الثانية وضع خطة طوارئ اجتماعية تطرح مقترحات ترمي إلى التصدي للأزمة بإنشاء برامج ذات أولوية وإدخال تعديلات على القائم منها. وكان من الأهداف الأساسية تحديد التكاليف والفوائد المنشودة على أساس قابل للقياس. وقد تحولت

في التطبيق العملي إلى مبادرة متعددة الأجزاء تشمل ما يلي: (أ) التشارك مع الحكومات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية في تصميم برامج ذات أولوية للتعليم والتغذية والصحة والمنح الدراسية؛ و (ب) تحليل المسؤوليات وإيكالها للمستويات الوطنية والمحلية الحقة، حتى يعرف كل مشارك دوره في الخطة؛ و (ج) تحديد أساليب تحسين إدارة البرامج القائمة والجديدة من أجل زيادة دقة التوجيه وتوثيق التكامل والارتقاء بنوعية الخدمات، و (د) التطلع إلى إنهاء الأزمة الحالية من أجل إعداد رؤية للمستقبل في الأجلين المتوسط والبعيد.

٢٦ - وتألفت المرحلة الثالثة من تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وتشديد الرقابة لضمان محاسبة المسؤولين، مما أدى إلى إيجاد استراتيجيات تفسح مجالا أكبر للمشاركة عن طريق ما يلي: (أ) المشاركة المدنية في الاجتماعات والمجالس؛ و (ب) زيادة روابط الاتصال، ولا سيما بالاستعانة بأشكال يسيرة الفهم مبهجة للبصر؛ و (ج) تشجيع كل طرف على أن يبدي قدرا أكبر من الاستعداد لأن يطلع غيره على ما يلزمه من معلومات، (د) تأسيس ''مرصد اجتماعي'' للقيادات التقنية والمدنية يحلل جوانب التقدم ويدلي بتعليقات عامة حول مدى نجاح إكوادور في الوفاء بالتزاماتها إزاء الأطفال وأضعف الفئات.

٢٧ - وأضحى اعتماد خطة الطوارئ الاجتماعية وبدء البرامج الاجتماعية الجديدة وزيادة مخصصات الميزانية السبيل الأساسي للتصدي لاتجاهات الأزمة الطارئة وإعادة الأمور إلى نصابها. وأوضحت عمليات رصد مؤشرات التأثر، التي اضطلعت بها اليونيسيف مع الكثير من مؤسسات الخدمة الاجتماعية، أن حالة الأطفال انتعشت وعادت إلى ما كانت عليه معدلاتها قبل نشوب الأزمة على أقل تقدير. وازدادت فرص الالتحاق بالتعليم لتعود إلى ما كانت عليه معدلاتها في منتصف التسعينات، وتبين البيانات المبدئية انخفاضا في معدلات سوء التغذية وحالات الوفاة في فترة ما حول الولادة. وفي عام ٢٠٠١، بلغت نسبة الإنفاق الاجتماعي ٥.٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي و ٢٠,٤ في المائة من إجمالي الإنفاق العام، بما يزيد على معدلات عام ١٩٩٦. وارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي من ٥٥ دولارا في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٣ دولارا في عام ٢٠٠١.

٢٨ - كذلك أظهر التقييم أن المقترحات التي أشارت بها اليونيسيف في إكوادور لاقت نجاحا تجاوز دائرة النقاش حول المسائل الاقتصادية والميزانية، إذ أفلحت في أن تدرج المعضلة الأخلاقية للتنمية البشرية بجدول الأعمال السياسي، خاصة جوانبها المتعلقة بالطفل وبالفئات الضعيفة الأخرى إبان الأزمات. فالأطفال وغيرهم من الضعفاء يفتقرون بالفعل إلى مساحة كبيرة من التمثيل في مؤسسات ذلك البلد، وينحو صوتهم إلى الخفوت، بل حتى الصمت، أثناء الأزمات. واستطاعت اليونيسيف مساعدتهم على أن يستعيدوا مكانهم وسط الحلبة

السياسية، وذلك بفضل ما لديها من احترام ورصيد معنوي يكسبانها مصداقية على الساحة الاجتماعية.

الدروس المستفادة والتوصيات

٢٩ - فيما يلي أهم الدروس المستفادة التي كشف عنها التقييم: (أ) يجب أن يكون أساس التعاون بين اليونيسيف وجميع مؤسسات الخدمة الاجتماعية قضية أخلاقية تُتخذ في خضمها قرارات معنوية حول العدالة الاجتماعية باعتبارها قاعدة أو محورا لهذا التعاون؛ و(ب) انتهاج سياسة اجتماعية تتجلى في صورة هيكل من الاتفاقات حول برامج اجتماعية قابلة للتطبيق الناجح بالغة الفعالية وسياسة مالية تتجلى في صورة هيكل من الاتفاقات حول مستوى الموارد عاملان جوهريان في التغلب على الأسباب المؤدية إلى استبعاد بعض الأفراد والجماعات؛ و (ج) الجنوح في وقت الأزمات إلى اتباع استراتيجية تركز على تنفيذ نماذج مبتكرة مصغرة حيد عن القصد، ذلك أن هذه المشاريع لا تؤثر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولا تحدث تغييرا في توزيع الموارد؛ و (د) الحنكة في تفسير حالة البلد والبراعة في صياغة المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة في قالب بسيط واضح ذي تأثير مباشر قوي مقومان لتكوين استراتيجية هامة لطرح القضايا المتعلقة بالميزانية والإنفاق الاجتماعي على ساحة النقاش؛ و (هـ) ضرورة التحلي بالقدرة على إشراك المؤسسات الحكومية (الوطنية والمحلية) والمجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية والجامعات ورجال الأعمال والوكالات الدولية والأمم المتحدة في العمل، والتعاون سويا كشبكة واحدة؛ و (و) يمكن تحقيق أثر كبير باستخدام أقل قدر من الموارد المالية إذا توافر مستوى تقني رفيع من الموارد البشرية واستثمارات في نظم المعلومات لفتح الباب أمام الجميع بلا تمييز للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي ؛ و (ز) يمكن إدارة استراتيجية سياسية، وليس برنامجا، بالاعتماد على الرصيد المعنوي للمنظمة وباستخدام صورة طفل كشعار له قوة سياسية طاغية.

التعبئة الاجتماعية من أجل تعزيز حقوق الطفل على الصعيد المحلي: "خاتم الاعتماد"، تجربة منفذة على صعيد البلديات في سيارا، بالبرازيل

علة التقييم والغرض منه

٣٠ - "خاتم الاعتماد" مبادرة لتقديم شهادات تفوق للإدارة العامة المحلية بدأتها اليونيسيف في عام ١٩٩٨ في سيارا، بالبرازيل، بهدف تعبئة المجتمع المدني والسلطات المحلية، بما في ذلك العمد، من أجل تعزيز العمل على إنفاذ حقوق الطفل واليافع مع إقامة آليات للرصد والمسح الاجتماعيين. فبدلا من التعاون مع عدد محدود من البلديات في الولاية في

مشاريع للصحة والتعليم وتعزيز الحقوق، سعت اليونيسيف، من خلال هذه المبادرة، إلى تعزيز حقوق الطفل على نطاق أوسع، حيث شجعت جميع البلديات على تحقيق نتائج مستهدفة لعملهم في القطاع الاجتماعي وعلى التعريف بهذه الجهود من خلال مجموعة متنوعة من استراتيجيات الاتصال. وللحصول على شهادة تفوق معتمدة، تتنافس الفرق البلدية حول توجيه الموارد المتاحة لتحسين مؤشراتها الاجتماعية وحول مبلغ عنايتها بذلك التحسين. ولكي تكون المقارنة صحيحة، تتبارى البلديات في إطار مجموعات مع نظائرها التي تعادلها تقريبا من حيث الحجم والميزانية والهيكل المالي، حيث أدرجت كل بلدية منها في مجموعة من خمس مجموعات، ولا تتنافس إلا مع زميلاتها في مجموعتها. وتمنح شهادة تفوق في الإدارة البلدية على ما تحققه من تقدم في العمل بناء على التقييم الذي تجريه اليونيسيف من خلال قطاعات شتى وفئات اجتماعية مختلفة (الوصاية، الحقوق، الصحة، التعليم، المساعدة الاجتماعية، جماعات الشباب، وهلم جرا).

٣١ - وأظهر التقييم أن معدل التحسن في المؤشرات الاجتماعية قد تسارع من خلال مشروع ''خاتم الاعتماد'' فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، وأبرز دروسا مفيدة للبلدان الأخرى التي تود القيام بمبادرات مماثلة وأشار بتوصيات من أجل الدورات المقبلة للمشروع.

التصميم والمنهجية

٣٢ - استند التقييم إلى استعراض مكتبي مكثف للوثائق والسجلات، وتحليل لخط الأساس وبيانات الاتجاه لمجموعة من المؤشرات المختارة سلفا من أجل جميع البلديات المشاركة في المبادرة والبالغ عددها ١٨٠ بلدية، ومحاورات متعمقة مع مصادر المعلومات الرئيسية، وتحليل للمواد التي جمعت في إطار زيارات ميدانية تقييمية للبلديات المشاركة.

النتائج الرئيسية

٣٣ - رغم أن مبادرة ''خاتم الاعتماد'' لم تشرع في تعبئة السلطات البلدية والمجتمعات المحلية إلا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لكن مؤشرات الصحة والتعليم المحلية تشير إلى ارتفاع معدلات إشباع احتياجات المجتمعات المحلية وفعالية الخدمات. وتفيد البيانات المستمدة من سلطات الصحة والتعليم الحكومية فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، التي أعطت معامل ترجيح متساو لجميع البلديات البالغ عددها ١٨٤ (في مقابل معامل الترجيح المتناسب مع الكثافة السكانية) بتحسن معدلات وفيات الرضع والتحصين والرضاعة الطبيعية الخالصة والحالة الغذائية. وانخفض معدل وفيات الرضع من ٤٠ إلى ٢٦ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وارتفع عدد الأطفال الذين حصلوا على تحصين كامل من ٦٧ إلى ٩١ في المائة، أو بزيادة قدرها ٣٧ في المائة في الفترة ذاتها. وارتفع معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر

الأربعة الأولى من حياة المولود من ٤٦ إلى ٦١ في المائة وانخفض معدل الإصابة بسوء التغذية بين الأطفال بمقدار النصف، أي من ١٤ إلى ٧ في المائة. وكانت التحسينات متماثلة نسبيا في المجموعات الخمس بغض النظر عن المعدلات المبدئية والمتوسطة التي توضحها المؤشرات.

٣٤ - وكنتيجة مباشرة للمعايير الجديدة المستحدثة في عام ٢٠٠١، ارتفع عدد المدارس الحكومية المزودة بمكتبات من ٥ إلى ٩ في المائة. ومع أن هذه النسبة مازالت صغيرة، لكنها تمثل زيادة قدرها ٧٧ في المائة في عام واحد. ومما له مغزى أكبر، أن هذا التغير حدث في أفقر البلديات. وقد ارتفعت نسبة المدارس المزودة بالمياه النقية من ٨ إلى ٩٦ في المائة. وفي الوقت ذاته، انخفضت نسبة التسرب من المدارس الابتدائية من ١١ إلى ٨ في المائة، مع تحسن الأداء بين البلديات الواقعة في أفقر المناطق والمناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي. وتحقق ارتفاع في معدلات الانتظام بالمدارس بفضل زيادة حوافز الرصد المحلي والإلحاح على تأكيد أهمية التعليم الأساسي. وقفزت معدلات توافر خدمات رعاية الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين الرابعة والسادسة من ٦٦ إلى ٧٤ في المائة على صعيد الولاية في الفترة من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ ومنتصف عام ٢٠٠٢.

الدروس المستفادة والتوصيات

٣٥ - إن الدرس الرئيسي المستفاد من دراسة الحالة أن بوسع البلديات حقا أن تدخل تحسينات مشهودة على إنفاذ حقوق الطفل إذا ما جوبهت بتحد يفرض عليها تحقيق أهداف قائمة على نتائج. ويمكن للبلديات، حتى مع شح الموارد ودون رصد لجائزة مادية، أن تعمل على الصعيد المحلي على تحسين الأوضاع الاجتماعية والمؤشرات المتصلة بها إذا ما توافر الدعم والتشجيع. وستقبل التحدي، حتى إن لم يكن من ورائه مطمح سوى الحصول على شهادة تسلط الضوء على جهودها المحلية.

٣٦ - وأكدت هذه التجربة ما استشفه الحدس المبدئي من أهمية حاسمة لاستخدام طرق مبتكرة في الاتصال ومداومة الاتصالات. ويعتمد نجاح هذا المشروع على فهم البلديات لأساليب التقييم ونتائجه. وينبغي أن تستهدف الجولات المقبلة لمبادرة ''خاتم التصديق'' المزيد من الوضوح والبساطة والابتكار. وتزويد البلديات بمدد مستمر من التعقيبات منظم في إطار منهجي (مثل نتائج منتصف المدة) مقوم أساسي لتغذية التوقعات والاهتمام على صعيد الولاية. ولا تكفي مؤشرات أداء البلديات التي تُعرض سنويا للحفاظ على الزخم في كثير من الأحيان، مما يتطلب إعمال الخيال لبث روح ومعنى في الإجراءات والبرامج التي تجل عن الحصر والتي تترجم في نهاية المطاف إلى بيانات ومؤشرات.

٣٧ - وفي الوقت ذاته، فطن منظمي المبادرة من جولتيها الأوليين إلى وجود ضرب ما من التناوب بين الدقة الإحصائية ومشاركة المجتمعات المحلية. ومن المرجح أن يلفى المولع بدقة الأرقام جوانب قصور منهجية في هذه المبادرة. ولكن الدقة الرقمية لم تكن أولوية في المساعي التي انصبت على تحفيز المنافسة وإدخال التحسينات في الإدارة المحلية للموارد العامة من أجل النهوض بالخدمات الاجتماعية، حيث انصرف القسط الأكبر من اهتمامها إلى تأسيس ضرب من الملكية المحلية للبيانات والمشاركة في التحسين، أي أنها وجهت رسالة مفادها أن بالإمكان تحسين المؤشرات إذا توافر الجهد المنسق من جانب المجتمعات والسلطات المحلية.

٣٨ - وبالنسبة لليونيسيف، أوضحت التجربة أن من الممكن التعاون مع عدد غفير من السلطات دون حاجة إلى إقامة كم لا يحصى من المشاريع. ورغم ما كانت تعانيه السلطات المحلية في بادئ الأمر من تدن في مستوى المعرفة بمناهج الإدارة، لكن تدريب الموظفين الحكوميين وتأهيلهم كان مبادرة فعالة بالنسبة لمكتب اليونيسيف الصغير وميزانيته المحدودة (إذا ما قورنت بالجهود السابقة التي بذلت لدعم عدد من المشاريع المتفرقة الأصغر حجما) انتفعت من اتساع نطاق النشاط الاقتصادي الهائل. وأضفت على نشاط اليونيسيف في الولاية ترابطا في المفاهيم والاستراتيجيات يسهل من خلاله التطرق إلى مواضيع جديدة واستكشافها.

ضرورة الاستثمار في الأطفال من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف خطة العمل الأيبيرية الأمريكية من أجل الطفل واليافع

علة الدراسة والغرض منها

٣٩ - أعدت هذه الدراسة أمانة اليونيسيف الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بناء على طلب أمانة التعاون الأيبيري الأمريكي امتثالا للإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الحادي عشر المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في ليما، بيرو. وفي تلك المناسبة، طلب الوزراء وكبار المسؤولين عن شؤون الطفل من الأمانة أن تقدر احتياجات الاستثمار التي يتعين على البلدان الأيبيرية الأمريكية، باستثناء اسبانيا والبرتغال، أن تدبر لها موارد في هذا العقد لتحقيق أهداف خطة العمل الأيبيرية الأمريكية من أجل الطفل واليافع. وهي أهداف متفقة مع الأهداف الإنمائية للألفية وعالم صالح للأطفال. وأبرزت الدراسة أيضا بعض الاستراتيجيات والآليات الأساسية لتحسين قدرة الإنفاق الحكومي والمساعدات

الخارجية على تمويل العمل على تحقيق هذه الأهداف، وذلك من حيث السعة والفعالية والمساواة.

التصميم والمنهجية

٤٠ - تدعو خطة العمل إلى توسيع أبواب الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وتخفيض معدلات وفاة الأطفال والأمهات أثناء النفاس، والحد من معاناة الطفل من الفقر، والاعتداءات، والانتهاكات، والتمييز. كما تدعو إلى توطيد نظامي لمؤسسات العدالة الجنائية وتحسين نظم تصنيف البيانات، ووقاية الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها إبان الكوارث الطبيعية والاضطرابات.

٤١ - وركز تحليل التكاليف على الغايات والأهداف التي يمكن أن تتحقق في صورة خدمات من قبيل توفير إمكانيات الالتحاق بالتعليم السابق على المرحلة الابتدائية والتعليم الابتدائي والثانوي؛ وتزويد الأمهات والأطفال بإمكانيات الحصول على خدمات ما قبل الولادة والرعاية أثناء الحمل والتوليد وما بعد الولادة؛ والتحصين؛ وعلاج أمراض الطفولة المبكرة؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورعاية المصابين وعلاجهم؛ وتوفير إمكانيات الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. واستمد متوسط تكاليف وحدات الخدمات الصحية المخصصة لرعاية الأمهات والأطفال من دراسات منظمة الصحة العالمية، وتكاليف الإمداد بالمياه ومرافق الصرف الصحي من تقرير عام ٢٠٠٠ عن تقييم إمدادات المياه والصرف الصحي في العالم. أما بالنسبة للتعليم، فقد تولى تقدير تكاليف الوحدات بالنسبة لكل بلد المركز الدولي للسياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجامعة الوطنية في إريديا، كوستاريكا.

٤٢ - وقدرت الاستثمارات الإضافية المطلوبة للتوصل إلى نطاقات التغطية المستهدفة من هذه الخدمات بناء على ثلاثة سيناريوهات: (أ) سيناريو تاريخي يتنبأ بمعدلات إنفاق وتغطية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بناء على استمرار الاتجاهات التي كانت سائدة في التسعينات؛ و (ب) سيناريو قائم على أن معدل النمو سيكون صفرا، وهو قيد واقعي على الموارد تعاني منه الكثير من البلدان في الوقت الراهن لأن معدل النمو في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية كان سلبيا أو قريبا من الصفر خلال العامين السابقين؛ و (ج) السيناريو المنشود الذي يوضح الاستثمارات اللازمة للوصول إلى مستوى التغطية المستهدف لهذه الخدمات. وتُحسب الفجوة أو جهود الاستثمار الإضافية لكل هدف بقياس الفارق بين السيناريو المنشود وأي من السيناريوهين الآخرين. وقد راعت هذه السيناريوهات البارامترات المتصلة بنمو السكان ونصيب الإنفاق الاجتماعي والعام وباعتبارها جزءا من الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج الرئيسية

٤٣ - تشير نتائج هذه التقديرات إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو والإنفاق العام والاجتماعي (التي تشير بصورة غير مباشرة إلى مرتبة أولوية الأولوية الممنوحة للأطفال والمراهقين)، فستعاني بلدان أمريكا اللاتينية مجتمعة من فجوة سنوية مقدارها في المتوسط ٢٤,٠٢٢ بليون دولار دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف، مما يعني ضرورة زيادة الاتجاه المتوسط للاستثمار التاريخي من ٤٨ بليون دولار سنويا إلى ٧٢,٥ بليون دولار أثناء العقد إذا كان للأهداف أن تتحقق. ولما كانت الفجوة اللازم سدها لتحقيق الأهداف وقطاع السكان ممن هم دون الثامنة عشرة سيواصلان التناقص خلال العقد نفسه، فستقل أيضا الحاجة لاستثمارات إضافية تبعا لهذا الاتجاه. وعليه، فإن الاستثمارات الإضافية البالغ قدرها ٢٥,٦ بليون دولار التي ينبغي إنفاقها في عام ٢٠٠٠ ستنخفض إلى ٢١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بما يوازي ١,٣ و ٠,٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية في كل عام.

٤٤ - وتشير التقديرات إلى وجود فوارق ملحوظة بين الجهود الحالية للاستثمار الداخلي والمبلغ اللازم للوصل إلى هذه الأهداف، أي أن على أمريكا اللاتينية أن تزيد استثمارها لكل طفل من ٢٥٨ دولارا إلى ٣٨٤ دولارا، بزيادة في المتوسط قدرها ١٢٦ دولار، أي ٥٠ في المائة تقريبا.

٤٥ - وفي إطار سيناريو انعدام النمو، ستتسع الفجوة إلى حد بعيد. ففي هذه الحالة ستصبح الفجوة التي يبشر بها السيناريو التاريخي ويقدرها في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٢٣,٦٥٥ بليون دولار (١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية) سترتفع إلى ٣٥,٣٨٣ بليون دولار (١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٠. وسيرتفع متوسط الفجوة في الاستثمارات بالنسبة لكل طفل في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بنسبة الثلث تقريبا (من ١٢٧ دولارا إلى ١٦١ دولارا) حيث سيوقف انعدام النمو عجلة التقدم ثم يعيدها إلى الوراء ويوسع الفجوات. وإذا استمر مناخ الركود الاقتصادي المخيم على الإقليم في السنوات القادمة، ستشتد صعوبة تحقيق الأهداف، ما لم تعط أولوية أكبر للإنفاق العام على الطفل.

٤٦ - ورغم أن هذه التقديرات تعطي فكرة عن الجهد العام الذي يجب بذله في أمريكا اللاتينية، لكن الاختلافات القائمة بين البلدان الأيبيرية الأمريكية، من حيث حجم اقتصاداتها، وسرعة النمو الاقتصادي والديموغرافي، والفجوات القائمة في معدلات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وكم الموارد العامة المخصصة للاستثمار الاجتماعي، منعكسة أيضا

في احتياجات الاستثمار المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أن يوجه أكبر قدر من الجهد لتدبير الاستثمارات الإضافية في إكوادور وباراغواي وبوليفيا والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس، لأن الفجوة التي يجب سدها في هذه البلدان تتراوح بين ٢,٥ و ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبقول آخر، فإن بعضها يحتاج إلى زيادة الاعتمادات الموجهة في الوقت الراهن إلى الإنفاق الاجتماعي بأكثر من ١٠٠ في المائة. كما يتعين على مجموعة أخرى من البلدان، تضم بيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا (قبل نشوب الأزمة)، وكوستاريكا، أن تبذل جهودا جبارة لأن الفجوة في الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف تتراوح بين ١,٧ و ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبفضل تحسن إمكانيات الانتفاع من الخدمات الاجتماعية في سنة الأساس ٢٠٠٠، وانخفاض اتجاهات النمو السكاني، ضاقت الفجوات/التحديات الماثلة في مجال الاستثمار (أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى الحد الأكبر في بلدان مثل الأرجنتين (قبل الأزمة)، وأوروغواي (قبل الأزمة)، والبرازيل، وبنما، وشيلي، وكوبا، والمكسيك، وإن كان من غير المرجح أن متوسط معدلات النمو المطلوب لسد هذه الفجوات سيستمر خلال العقد بأكمله. فبعض هذه البلدان يواجه أزمات سياسية واقتصادية عميقة مع انهيار حاد في الإنفاق العام (بما يشمل الإنفاق الاجتماعي)، ومع زيادات منذرة بالخطر في عدد الأطفال الذين يعيشون في ظلال الفقر.

٤٧ - والإبقاء على أولوية مخصصات الإنفاق العام الموجهة للأطفال على حالها المرصود في عقد التسعينات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ في ظل سيناريو انعدام النمو سيؤدي إلى تدهور بالغ في أحوال البلدان التي تعاني من أوسع الفجوات. ففجوة الاستثمار على سبيل المثال في الخدمات الأساسية سترتفع في نيكاراغوا من ٨ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة لباراغواي من ٧,٣ في المائة إلى ١١,٢ في المائة، ولغواتيمالا وهندوراس من ٥ إلى ٧,١ في المائة، ولبوليفيا من ٤.١ إلى ٦ في المائة، وللسلفادور من ٣,٨ إلى ٥ في المائة.

٤٨ - وحينما تصنف هذه الفجوات بحسب الهدف، تتبدى اتجاهات متعارضة، حيث تتطلب ثلاثة أهداف استثمارات كبرى: سيوجه ٩٠ في المائة من الاستثمارات الإضافية المطلوبة إلى التعليم الابتدائي والثانوي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الناحية الأخرى، فمن المتوقع اتباع اتجاه يحظى بقدر أكبر من القبول ويتطلب زيادة أقل في الاستثمارات من أجل التعليم الابتدائي والمياه والصرف الصحي ورعاية الأمهات والأطفال. ومن المرجح أن يقع عبء ثقيل في جميع الحالات على بلدان مثل بوليفيا، الجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكولومبيا، ونيكاراغوا. ويجب أن تحصل هذه البلدان على

استثمارات خاصة وتبذل جهود لترتيب الأولويات، خاصة في مجال تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية، ولا سيما لمجتمعات الشعوب الأصلية، التي تتضاءل لديها إلى حد بعيد معدلات الانتفاع من تلك الخدمات، وتتردى فيها بالتوازي الأوضاع الأساسية المطلوبة لتوفير تلك الخدمات.

٤٩ - وسعيا إلى تحسين إمكانيات الحصول على الاستثمارات الإضافية المطلوبة للوصول إلى الأهداف، تقترح الدراسة بدائل معينة لتحسين نوعية الإنفاق؛ وزيادة عبء الضرائب من أجل زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق؛ وإعطاء أولوية للاستثمار الموجه للأطفال؛ والترويج لمزيد من العدالة في توزيع الموارد؛ وتشجيع السكان على المشاركة في تخصيص الاعتمادات، والرقابة، والتقييم في عملية إعداد الميزانية؛ واجتذاب التمويل من القطاع الخاص بتقوية الحس بالتضامن الاجتماعي، وتعزيز الدعم الخارجي.